

المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة  
الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967 – 1993)

The different Palestinian political attitudes and their impact  
on the proposed projects of the Palestinian state within the  
frame of settlement. 1967-1993

سامي يوسف أحمد

جامعة القدس المفتوحة

منطقة شمال غزة التعليمية

تاريخ الاستلام 2011/02/06 تاريخ القبول 2011/05/18

**الملخص:** تركز هذه الدراسة على تعدد المواقف والآراء الفلسطينية والعربية، والأطراف المعنية حيال مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، وأساليب تحقيق الحل السياسي لإقامتها، حيث تراوحت تلك المواقف ما بين الرفض والقبول تجاه أساليب وتحقيقات التسوية لهذه القضية المصيرية؛ التي تشكل قضية محورية للأمتين العربية والإسلامية معاً.

وتهدف الدراسة إلى محاولة إظهار حقيقة أن النظام العربي، والنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته يتحملان جزءاً من مسؤولية الفشل في تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وإن الانقسامات والتجاذبات السياسية التي مر فيها النظام السياسي الفلسطيني كان لها انعكاساتها السلبية على مجمل مشاريع الدولة التي طرحت في مختلف المراحل. ويلاحظ أن الدولة الفلسطينية تمثل الهدف النهائي للعمل الوطني الفلسطيني، وأن التراجع عن الإستراتيجيات لإقامة الدولة جاء تحت ضغط ترددي واقع العالم العربي والنظام السياسي الفلسطيني المأزوم؛ الذي ساد في معظم مراحلها السياسية الانقسام والتشرد حول كيفية التحرك في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي التحليلي معتمداً على أهم المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع، مع تحليل المعلومات إن أمكن ذلك والتعليق عليها.

**Abstract:** This study focuses on the multiple attitudes and opinions of the Palestinians, the Arabs and the concerned parties towards establishing the Palestinian State along with the of ways of achieving the political solution to fulfil that. Those attitudes varied between accepting and rejecting the settlement of this crucial case which is case for both Arab and Islamic World.

This study also aims at indicating that the Arab and Palestinian political systems are partially responsible for the failure of achieving the objectives of the national Palestinian project since its beginning. The political divisions that the Palestinian political system went through has left negative impact on all the proposed project for establishing the Palestinian state in the different stages of the Palestinian case. It is clearly that the Palestinian state is the ultimate goal of the Palestinian national work. Abandoning the strategies of fulfilling that goal was due the pressure of the deteriorated situation in the Arab world, the complicated Palestinian political situation which prevailed through out the history of the Palestinian case and the divisions and conflicts on how to achieve the Palestinian ultimate goal.

In this study, the researcher used the analytical-historical method relying on the most important resources and references that deal with this subject; where possible, data analysis and comments will be included.

### مقدمة

اتسمت مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام خلال فترة الانتداب البريطاني، بوقف الهجرة اليهودية ومقاومة قيام دولة يهودية في فلسطين، وكانت هذه المطالب ثوابت أساسية في السياسة الفلسطينية في تلك الفترة؛ إضافة إلى مطلب الاستقلال الوطني.

ومنذ عام 1948م تباينت المواقف السياسية الفلسطينية حول موضوع الأرض وتحرير فلسطين بالكامل إلى صراع متعدد العناوين والموضوعات؛ ففي أعقاب هزيمة حزيران/يونيو 1967م وسيطرة إسرائيل بالكامل على أرض فلسطين وأراض عربية أخرى تدنى سقف المطالب العربية من فكرة التحرير إلى فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد بدأت المبادرة في هذا المجال من عناصر فلسطينية بالداخل، بينما عبرت قيادات منظمة التحرير الفلسطينية حينذاك عن رفضها وشجبها لتلك المقترحات.

وعلى الرغم من أن فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحظ بموافقة وقبول القيادة الفلسطينية في بادئ الأمر؛ فإن التطورات التي عصفت بالساحة السياسية العربية جعلت المنظمة تطور موقفها وإستراتيجيتها حيال إمكانية قبول سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار البرنامج المرحلي الذي أقره المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة في حزيران/يونيو 1974، تحت شعار "إنشاء سلطة وطنية فلسطينية مستقلة" في أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين. ومع انطلاقة الانتفاضة

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية الفلسطينية في كانون أول/ديسمبر 1987م تصاعدت الجهود المتعلقة بالتسوية السياسية؛ كما تزايدت الآراء والمقترحات المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية، حيث انتقل الوعي السياسي من برنامج "سلطة وطنية على أرض محررة" إلى برنامج دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. ومن برنامج دولة مستقلة إلى برنامج "حكم ذاتي انتقالي" كمقدمة نحو دولة. وفي نهاية الأمر وصلت القضية الفلسطينية برمتها طور التسوية المنقوصة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوعاً ملحاً في تاريخ الصراع العربي الفلسطيني- الإسرائيلي، وهو موضوع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فهذه القضية ما زالت تتراوح مكانها دون أي حل عادل وشامل يرضي جميع الأطراف، خاصة إسرائيل التي تنظر إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على أنها تمثل في حد ذاتها خطراً داهماً عليها، ومن ثم لا يمكنها التسليم بهذه الفكرة.

ونظراً لتعدد المواقف والآراء الفلسطينية حيال مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة- خلال فترة الدراسة- وأساليب تحقيق التسوية السياسية لتلك المشكلة؛ فإن هذه الدراسة ستركز على أبرز المشاريع المقترحة حيال الدولة الفلسطينية وظروف طرحها، والمواقف والآراء الفلسطينية، والأطراف المعنية حيال تلك المشاريع، وكيف كان تصورهما، وتطور هذا التصور لملاحم الدولة الفلسطينية.

وقد احتوت الدراسة على مقدمة، وثلاثة محاور أساسية جاءت على النحو الآتي:  
أولاً: الجذور التاريخية لاختلاف الرؤى السياسية لتسوية القضية الفلسطينية.  
ثانياً: المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على اختلاف الرؤى حول مشاريع الدولة بين الأعوام 1967-1974م.  
ثالثاً: المواقف السياسية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة بين الأعوام 1975-1993م.  
ولقد اختتمت الدراسة بما تم التوصل إليه من نتائج.

**أولاً- الجذور التاريخية لاختلاف الرؤى السياسية لتسوية القضية الفلسطينية:**  
تعد السنوات الثلاثون من الحكم البريطاني الملتزم بإقامة الوطن القومي اليهودي فوق أرض فلسطين، مرحلة دقيقة من مراحل القضية الفلسطينية، برزت فيها الظواهر واضحة

وثابتة، كشفت طبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية ووسائلها وأهدافها، ومواقف أطرافها كافة، حيث تحددت مطالب الحركة الوطنية في مواجهة الحكم البريطاني والسعي لنيل الاستقلال؛ كذلك في مواجهة محاولات فرض الصهيونية على عرب فلسطين وتهديدهم بوقوعهم عاجلاً أو آجلاً تحت الحكم اليهودي.<sup>(1)</sup>

وكان الفلسطينيون في بداية الأمر على استعداد لقبول أية حلول، تشرك اليهود في الحكم على أسس عادلة ديمقراطية. إلا أن جميع الحلول كانت تضع شرطاً أساسياً هو إلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي.<sup>(2)</sup>

ولقد أصبحت أهداف الحركة الوطنية أكثر تحديداً منذ سقوط الحكم الفيصلي في سوريا عام 1920م، فقد أطلق الفلسطينيون على المؤتمر الثالث الذي انعقد في حيفا في كانون أول/ ديسمبر 1920م اسم المؤتمر الفلسطيني العربي، الذي قرروا فيه إنشاء حكومة وطنية، وانتخاب موسى كاظم الحسيني رئيساً للحركة الوطنية الفلسطينية. وفي المؤتمر العربي الذي عقد على هامش المؤتمر الإسلامي عام 1931 في القدس، تأكدت فكرة الاستقلال التام لكل قطر عربي في الميثاق الصادر عن ذلك المؤتمر والذي سمي بالميثاق القومي العربي. وقد ظل الاستقلال الوطني مرتبطاً بالوحدة العربية في الفكر السياسي الفلسطيني؛ فتبنى مؤتمر الشباب العربي المنعقد في يافا عام 1932م ميثاقاً يدعو إلى مكافحة الاستعمارين البريطاني والصهيوني، وتم بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتجنيد الشباب العربي، لخدمة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، و بذلك تعزز مفهوم الاستقلال السياسي ضمن الوحدة العربية بإنشاء حزب الاستقلال العربي.<sup>(3)</sup>

ومع أن نشاط الحزب قد تراجع أواخر 1932م فإن فكرته الداعية إلى الوحدة ظلت ممثلة عبر عدد من التيارات والحركات المؤمنة بالفكرة، خاصة بعد أن ازداد الوجود

---

(1) قاسمية، خيرية(1990)، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني الدراسات الخاصة، م5، بيروت، ص57.

(2) المرجع نفسه، ص60

(3) الشريف، ماهر(1995)، البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني" 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نفوسيا، ص25-26

(1256) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C)

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية  
الصهيوني في فلسطين إلى درجة تثير القلق بالنسبة إلى مستقبل العرب فيها. (1) وكانت  
قد نشطت على المسرح السياسي في الوطن العربي في تلك المرحلة تنظيمات سياسية هدفت  
إلى تنظيم القوى القومية وحشدها في سبيل الاستقلال والوحدة العربية. وشغلت قضية  
فلسطين محور اهتمام هذه التنظيمات، التي كانت عصبية العمل القومي من أهمها. (2)  
وانعكس هذا التوجه على كل الأحزاب العربية التي ظهرت في فلسطين في النصف الأول  
من الثلاثينيات باستثناء حزب الدفاع الوطني إلى حد ما (3) وكانت أفكار الوحدة العربية  
مثل مشروع سوريا الكبرى و مشروع الهلال الخصيب وغيرهما تشمل فلسطين، وتسبب  
الانقسامات بين مؤيديها ومعارضيه. نظراً إلى فقد الأسرة الهاشمية - التي كانت وراء  
هذين المشروعين - مكانتها عند الجماهير. (4) وظل الفلسطينيون منقسمين بين قطريين  
وحدويين، إزاء المقترحات التي تقدم بها الأمير عبد الله إلى لجنة وودهيد البريطانية عام  
1938 والتي تتضمن إقامة مملكة عربية موحدة تعطي إدارة مختارة لليهود في المناطق  
اليهودية، وتكفل لهم التمتع بكافة الحقوق الإدارية والتمثيل النسبي في البرلمان والوزارة  
العربية، كما تسمح لليهود بنسبه معقولة من الهجرة. وقد قابلت الأحزاب الفلسطينية واللجنة  
العربية العليا ومعظم الصحف مقترحات عبد الله بالرفض. وكانت مصر والسعودية والعراق  
تعارض ضم فلسطين إلى إمارة شرق الأردن. أما نوري السعيد - رئيس الوزراء العراقي  
آنذاك - فقد تبني فكرة إقامة سوريا الكبرى التي تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، مع

---

(1) قاسمية، مرجع سابق، ص99.

(2) نفسه، ص99.

(3) هذه الأحزاب هي: الحزب العربي الفلسطيني تأسس عام 1935، والذي ترأسه جمال الحسيني وكان الحاج أمين الحسيني هو المؤثر الأهم في هذا الحزب، وكان أيضاً حزبا الإصلاح والكتلة الوطنية، حيث كان الأول تعبيراً عن زعامتي عائلتي الخالدي والبديري، وكان رئيسه حسين فخري الخالدي، رئيس بلدية القدس، أما حزب الكتلة الوطنية، فنشأ في نيسان/أبريل 1935، وحزب الدفاع الذي أسسته الكتلة النشاشيبي في يافا 1934 للمزيد انظر: عصام سخيني(كانون أول/ديسمبر 1988): تمثيل الشعب الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني، شؤون عربية، عدد خاص، تونس، ص67. انظر كذلك: خلة، كامل (1986) فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، ط3، بيروت، ص371،  
(4) إبراهيم، إبراهيم(1987): البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص75.

سامي يوسف أحمد  
منح اليهود استقلالاً داخلياً.<sup>(1)</sup>

وكان الفلسطينيون قد رفضوا مقترحات لجنة بيل البريطانية عام 1937 ، بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية تضم شرق الأردن ، وأخرى يهودية، مع بقاء الأماكن المقدسة تحت الانتداب البريطاني.<sup>(2)</sup>

وأعلنت اللجنة العربية العليا رفضها لمشروع التقسيم وناشدت الحكام العرب وكذلك العالمين العربي والإسلامي اللذين إليهما تنتمي فلسطين بالتضامن مع الفلسطينيين، وكذلك طالبت اللجنة من عصبة الأمم إلغاء الانتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن لها مصالحها المعقولة كما تضمن مصالح الأقلية اليهودية.<sup>(3)</sup> وأعلنت اللجنة العربية العليا الثورة والإضراب العام احتجاجاً على قرارات اللجنة حتى اضطرت بريطانيا إلى التخلي عن مشروعها .<sup>(4)</sup>

وعند مشاركة الحكومات العربية في مؤتمر لندن عام 1939 - بناء على دعوة بريطانية- حددت اللجنة العربية العليا أهدافها على لسان جمال الحسيني - رئيس الوفد الفلسطيني - الذي تحدث باسم الوفود العربية في ذلك المؤتمر، مطالباً بإقامة دولة عربية فلسطينية موحدة يتمتع فيها اليهود بحقوق الأقلية، ورفض تأسيس وطن قومي لليهود، وإلغاء الانتداب البريطاني، ووقف الهجرة اليهودية.<sup>(5)</sup>

وقد رفضت بريطانيا الاقتراح الفلسطيني ، وأصدرت الكتاب الأبيض في آيار/ مايو 1939، متضمناً مبدأ إنهاء الانتداب، وإقامة دولة مستقلة في فلسطين، ترتبط بمعاهدة مع

---

(1) دروزة، محمد عزة(1959): القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، ص183.

(2) المرجع نفسه، ص183.

(3) الكيالي، عبد الوهاب(1990): تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط10، بيروت، ص284.

(4) علوش، ناجي،(ب.ت) المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، الأسوار للطباعة والنشر، عكا ص. 141-142. كذلك زعبيتر، أكرم(1955)القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ص138.

(5) حمدان، محمد سعيد وآخرون(2007): فلسطين والقضية الفلسطينية، ط2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ص380.

(1258) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C)

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية  
بريطانيا وذلك بعد عشر سنوات، مع إغلاق باب الهجرة اليهودية بعد استيعاب 75 ألف  
يهودي.<sup>(1)</sup>

رفض الفلسطينيون الكتاب الأبيض؛ لأنه يتضمن تأجيل إقامة الدولة واستمرار الهجرة  
اليهودية، أما اليهود فقد اعتبروا الكتاب الأبيض خيانة من جانب بريطانيا لعهودها، وأطلقوا  
منظماتهم الإرهابية ضد الجنود البريطانيين.<sup>(2)</sup> وفي أيلول/سبتمبر 1946م، دعت بريطانيا  
الدول العربية- عدا فلسطين- إلى عقد مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية، وقدمت  
بريطانيا فيه مشروعاً عرف بمشروع "موريسون" الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى أربع  
مناطق (منطقة يهودية، منطقة عربية، القدس وبيت لحم، منطقة النقب). فرفض العرب هذا  
المشروع وقدموا مشروعاً عربياً بدلاً منه، نص على إقامة دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين  
يمثل اليهود فيها بثلاث الأصوات كحد أقصى. وقد رفضت بريطانيا ما تقدم به العرب.<sup>(3)</sup>

وإزاء المعارضة العربية للسياسة البريطانية؛ قامت الأخيرة بإحالة القضية الفلسطينية  
إلى الأمم المتحدة في شباط/فبراير 1947، حيث قررت في دورتها الطارئة في أيار/مايو  
1947 تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في فلسطين ومنحتها سلطات واسعة للتحقيق من  
الحقائق، وقد أعلن العرب، في اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، أنهم  
سيعارضون جميع السلطات التي تمنح للجنة للتحقيق إذا كانت هذه معارضة لأمانهم وحقهم  
في بلادهم.<sup>(4)</sup>

وفي 29 تشرين ثانٍ/نوفمبر 1947م، قررت الأمم المتحدة إنهاء الانتداب، وتقسيم  
فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية وفق خرائط قررت سلفاً، كما قرر تدويل  
القدس، وتعاون الدولتين اقتصادياً.<sup>(5)</sup>

أثار قرار التقسيم ثائرة الأمة العربية، وعمتها موجة من السخط والاستنكار تجلت في

---

(1) علوش، ناجي، مرجع سابق، ص146.

(2) شاش، طاهر (1999): مفاوضات التسوية النهائية "الآمال والطموح" دار الشروق، القاهرة، ص202.

(3) حمدان، مرجع سابق، ص385.

(4) فلسطين تاريخها وقضيتها (1983)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، نيقوسيا، ص101.

(5) توما، إميل (1995) الأعمال الكاملة، م4، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، حيفا، ص156.

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد (C)----- (1259)

سامي يوسف أحمد

إضرابات شاملة، وتظاهرات عنيفة في فلسطين وسائر الأقطار العربية، وخطى الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق طرح تصور متكامل لمستقبل فلسطين. وبرز في النظام السياسي الفلسطيني تياران: الأول رفض التفاهم مع زعماء اليهود، وتمسك بدولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية. ودعا الآخر إلى التعايش مع اليهود في إطار دولة يهودية - عربية ديمقراطية موحدة. وحاولت الهيئة العربية العليا إيجاد إطار دستوري سياسي وإداري مستقل، إلا أن مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في عالية بلبنان في تشرين أول/أكتوبر 1947، رفض الفكرة.<sup>(1)</sup>

وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 أيار/ مايو 1948 تركز وجود الدولة اليهودية وانتقل الفلسطينيون إلى واقع جديد ودخل الفكر والنظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة. وتمسكت القيادة الوطنية الفلسطينية ممثلة "بالهيئة العربية العليا" بفكرة إقامة دولة عربية على عموم فلسطين. وبعد إلحاح شديد من الفلسطينيين وافقت جامعة الدول العربية على تشكيل "جيش الجهاد المقدس"، وأقرت الجامعة تشكيل "جيش الإنقاذ" من المتطوعين العرب، وقررت حشد جيوش الدول العربية على حدود فلسطين.<sup>(2)</sup>

انتهت هذه المرحلة بحرب عام 1948م وهزيمة الجيوش العربية أمام العصابات الصهيونية، وإعلان قيام "دولة إسرائيل" على 78% من الأراضي الفلسطينية، حيث أطلق العرب على هذه الكارثة اسم "النكبة".

وقد تعرض الشعب الفلسطيني بعد قيام دولة إسرائيل لعملية محو منهجية استهدفت إنهاء وجوده الوطني المستقل بعد تجزئة وطنه ما بين الحركة الصهيونية والمملكة الهاشمية في شرق الأردن، مع بقاء منطقتين، واحدة في الشمال (الحمة) وأخرى في الجنوب (قطاع غزة)، فقدتا أيضاً اسم الوطن وأعطيتا الاسم الجغرافي لكل منهما، أما خارج حدود المملكة الأردنية فقد تحول الشعب الفلسطيني إلى مجموعات من اللاجئين، فقدوا مؤسساتهم

---

(1) نوفل، ممدوح (2000): البحث عن دولة، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، ص18.

(2) المرجع نفسه، ص18.



-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية السياسية،<sup>(1)</sup> حيث لم يحملوا معهم إلى المهجر أحزابهم ومنظماتهم، التي كانت قائمة عهد الانتداب البريطاني. وكان استمرار الهيئة العربية العليا في فلسطين - والتي كانت تطرح نفسها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني - لا يعني أن هذه الهيئة لها صلة بال جماهير الفلسطينية أو بحركة الشعب الفلسطيني، وظل وجودها هامشياً غير ذي تأثير. كذلك حكومة عموم فلسطين التي أنشأتها الهيئة في 23 أيلول/سبتمبر 1948، لم تتجح في تكريس ذاتها كجزء من النظام السياسي والتي كانت تمثل فلسطين في جامعة الدول العربية تمثيلاً رمزياً<sup>(2)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت السياسة العربية العامة تجاه الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين قائمة، على أساس تجنب التورط في أي نزاع جديد مع إسرائيل<sup>(3)</sup> وكان ذلك إيذاناً بنهاية الحياة السياسية للهيئات والقيادات الفلسطينية التقليدية للشعب الفلسطيني.

وفي هذه المرحلة نشطت الحركات والأحزاب العربية في الدعوة لمواجهة إسرائيل المدعومة من الدول الغربية، وتأثر الشباب الفلسطيني في هذه المرحلة كثيراً بالتيارات السياسية، التي كانت سائدة في الدول العربية المجاورة لفلسطين، وأصبحت قضية تحرير فلسطين بالكامل هي القضية المركزية في الوطن العربي.<sup>(4)</sup> أما في الخمسينيات، فقد أدت النكبة ونتائجها إلى تبني شعار الثأر الذي أكد عملياً على أن أمام اليهود خيارين لا ثالث لهما: إما مغادرة فلسطين، أو مواجهة خطر الفناء.<sup>(5)</sup>

وقد عبر الشعب الفلسطيني عن معارضته الشديدة للحلول، التي أطلقها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في 21 نيسان/ابريل 1965م، والتي دعا فيها الفلسطينيين إلى

---

(1) العقاد، صلاح (1975) فلسطين والوطن العربي بين الماضي والحاضر، السياسة الدولية، القاهرة، السنة 11 عدد 42، ص 28-33

(2) أحمد، سامي يوسف (2003) القوميون العرب والقضية الفلسطينية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 48  
(3) الصايغ، يزيد (2002)، الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ط1، (ترجمة باسم سرحان)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 83

(4) المرجع نفسه، ص 83

(5) إبراش، مرجع سابق، ص 96

سامي يوسف أحمد

العودة لقرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين إلى ديارهم وتخلي إسرائيل عن جزء من فلسطين، وكذلك التخلي عن سياسة "الكل أو لا شيء"، وانتهاج سياسة المرحلة في النضال<sup>(1)</sup> وكانت المعارضة التي جوبهت بها مبادرة بورقيبة، تعبيراً مبكراً عن الرفض الحازم لأنصاف الحلول ولأسلوب المرحلة في النضال<sup>(2)</sup> وأكدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في بيان صادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة، أن الواقعية السياسية ما هي إلا سياسة الأمر الواقع، التي عملت الصهيونية والاستعمار العالمي على تكريسها، وأن الشعب الفلسطيني يدرك أن الكيان الصهيوني في فلسطين كيان دخيل لا يختلف عن الجرثومة التي تنخر جسد الأمة. كما يدرك أن علاج هذه الأمة لن يكون إلا باجتثاث تلك الجرثومة. أما حركة القوميين العرب فقد أعربت عن استنكارها "للطعنة" التي وجهتها تصريحات الرئيس التونسي إلى الموقف العربي، الذي رفض طرح الحقوق التاريخية والقومية للأمة العربية للمساومات السياسية.<sup>(3)</sup>

وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الرفض لهذه المبادرة، انطلاقاً من موقفها التي عبرت عنه في قراراتها السياسية وميثاقها القومي الذي صادق عليها المؤتمر التأسيسي للمنظمة، وقد أدلى أحمد الشقيري رئيس المنظمة في 23 نيسان /أبريل 1964م في مؤتمر صحفي قال فيه " ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني من يقبل بمقترحات بورقيبة " كما قوبلت مبادرة بورقيبة باستنكار جماعي عربي، ففي اجتماع لجنة الملوك والرؤساء العرب المنعقد في 28-29 نيسان/أبريل 1965، صدر بيان أعلن فيه المجتمعون رفضهم لأية دعوة للاعتراف أو التعايش مع إسرائيل، معتبرين هذه الدعوة خروجاً عن الإجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة العربية.<sup>(4)</sup> وعلى الرغم من فشل مشروع بورقيبة؛ فإن تصريحاته حققت هدفها في كسر إجماع الموقف الرسمي العربي المعلن أمام

1) خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لأبناء فلسطين في أريحا 1965/3/3، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965.

2) أحمد، سامي يوسف (2010)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " الجذور، التكوين، المسارات " جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 227

3) الشريف، ماهر: مرجع سابق، ص 176.

4) عبد الهادي، مهدي (1992)، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، المكتبة العصرية، بيروت ص 248.

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

ال جماهير حول القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل.

### ثانياً- المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على اختلاف الرؤى حول مشاريع الدولة الفلسطينية بين الأعوام 1967-1974م

جاءت حرب حزيران/ يونيو 1967، لتكون نقطة انعطاف جديدة في خارطة الصراع العربي- الإسرائيلي، عكست نفسها على مجمل الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية و الاقتصادية في المنطقة، فقد تمكنت إسرائيل في هذه الحرب من السيطرة الكاملة على فلسطين، وأراض عربية أخرى، لتؤكد بذلك على طابع سياستها العدوانية والتوسعية، وعلى أن هدف المشروع الإسرائيلي تجاوز حدود السيطرة على فلسطين لتصل إلى فرض السيطرة على كامل المنطقة العربية.

وفي هذا السياق كانت هذه الحرب نقطة انطلاق لطرح سلسلة من المشاريع لحل القضية الفلسطينية، استناداً إلى اختلال موازين القوى بصورة حادة لصالح إسرائيل، حيث اصطدمت هذه المشاريع بموقف إسرائيلي متعنت ومتصلب في مواقفها وردودها، مقابل مرونة في المواقف العربية الرسمية، والتي أخذت تلائم نفسها مع الأوضاع العالمية والمحلية المتغيرة من جهة أخرى. و في القمة العربية الرابعة المنعقدة في الخرطوم في 29 آب/أغسطس 1967م، هبط سقف المطالبة العربية تجاه التسوية واقتصرت تلك المطالب على إستراتيجية مرحلية تحت شعار إزالة آثار العدوان، وقد أبدى كل من الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر، رغبتهما في التعامل مع الحل السلمي المنطلق وفق القرار رقم 242.<sup>(1)</sup>

أما على الصعيد الفلسطيني و تحول ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني في أعقاب حرب حزيران /يونيو 1967م، إلى حركة مقاومة فلسطينية مسلحة؛ التفت حولها جماهير فلسطينية وعربية واسعة، وصارت تستقطب اهتمام قطاعات متزايدة من الرأي العام العالمي، وإن كان ذلك قد زاد من ثقة فصائل هذه الحركة بنفسها؛ فإنه أدى في الوقت نفسه إلى إشعارها بالمزيد من المسؤولية عن مواقفها؛ لاسيما بعد أن تسلمت المنظمات الفدائية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وباتت تطمح في تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، هذا من

---

(1) عبد الرحمن، أسعد(1987): منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 198-199.

جهة، ومن جهة أخرى فقد بينت الهزيمة القاسية التي لحقت بالجيش العربي عدم واقعية التصورات التي سادت في المرحلة التي سبقت الحرب، حول إمكانية حسم مسألة الوجود اليهودي في فلسطين على قاعدة شعار الثأر أو على أساس إرغام السكان اليهود على مغادرة فلسطين، وأظهرت لفصائل المقاومة الفلسطينية خصوصاً بعد إقرار عدد من الدول العربية بوجود إسرائيل كأمر واقع، وأن التعايش مع السكان اليهود في فلسطين هو أمر واقع لا مفر منه؛ وبالتالي لا بد من طرح صيغة معقولة ومقبولة على الصعيد العالمي لتنظيم هذا التعايش<sup>(1)</sup>، مما دفع بعض الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وقوى أخرى كان لها تأثير في المنطقة باتجاه طرح عدة مشاريع في مراحل مختلفة، وأهم هذه المشاريع هي:

#### 1- إقامة الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين:

أعلنت حركة فتح في كراسها الموجه للصحافة الأجنبية في كانون ثانٍ/يناير 1968، أن هدفها إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية بتعايش فيها الفلسطينيين واليهود، مرة ثانية بانسجام، وجنباً إلى جنب مع أصحاب الأرض الأصليين العرب على أساس المواطنة الكاملة<sup>(2)</sup>، وشرعت الحركة في التنظير لهذا الهدف، وسعت لأخذ شرعية هذا المشروع من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة في محاولة منها لإحراج إسرائيل دولياً، وظنت أن هذا الحل يرضي جهات كثيرة، وقد نص القرار السياسي للمجلس الوطني في دورته السادسة المنعقدة في أيلول/سبتمبر 1969 على أن الدولة الفلسطينية الديمقراطية هدفٌ للكفاح، وكانت كل من فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد تقدمت بطلب تعديل للمادة السادسة للميثاق الوطني الفلسطيني ليتم توضيح أن جميع اليهود الذين يتحررون من المواقف الاستعمارية ويقبلون بالعيش بسلام مع المسلمين والمسيحيين، سيكون بإمكانهم أن يعيشوا في فلسطين، حتى تمكنوا من الإعلان عن الدولة الديمقراطية رسمياً في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في أيار/مايو 1971. وقد وصف ياسر عرفات هذا القرار بأنه حدث بالغ الأهمية ولا سابقة له واعتبر أيضاً أن فكرة الدولة الديمقراطية أول مشروع حل حضاري يُقدم برؤية إنسانية لحل المشكلة، وأول طرح عربي

(1) الشريف، ماهر ، مرجع سابق ص182

(2) عدوان، عصام(2008)، الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، غزة، ص8

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية لها،<sup>(1)</sup> ويقدر ما سددت هذه الرؤية البرنامجية الديمقراطية ضربة لفكرة الدولة الدينية والطائفية التي أقامتها الحركة الصهيونية في فلسطين تحت عنوان "إسرائيل"، بقدر ما زجت بقوى سياسية يهودية - معادية للصهيونية مثل "ماتزين"، وإلى حد ما "الفهود السود" - في النضال ضد المشروع الطائفي وإن لم يبق منها اليوم سوى بعض جماعات اليهود الأرثوذكس، مثل جماعة ناطوري كارتا المعادية للدولة الإسرائيلية. ولقد خففت الدعوة إلى الدولة الديمقراطية رغم ثبوتها في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائلها، ولعل ذلك يعود إلى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن في صيف 1971، وماله من أثر بالغ في تراجع الدعوة لطرح هذا المشروع بعد إضعاف المقاومة، التي لم تعد قادرة على الدعوة لتصفية إسرائيل لصالح إقامة الدولة الديمقراطية. ولقد بدأت المشكلة في الوعي السياسي الفلسطيني وفي عقل الثورة وممارستها حين وقع التراجع عن هذه الرؤية وهذا البرنامج، من خلال التحول والانصراف المتزايد إلى فكرة الحل المرحلي وتجزئة أهداف الثورة إلى محطات مختلفة وأهداف منفصلة ومتباعدة، حيث بدأ الانتقال من فكرة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطينية إلى فكرة الدولة المستقلة على جزء من فلسطين.<sup>(2)</sup>

ولقد واجهت حركة المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن تحدياً جديداً، نجم عن بروز قضية التمثيل السياسي الفلسطيني؛ لا سيما بعد أن طرحت الحكومة الإسرائيلية في نهاية عام 1971 مشروع إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، وإعلان الملك حسين في 15 آذار/ مارس 1972 مشروعه الرامي إلى تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى "مملكة عربية متحدة"، تتكون من قطرين: أحدهما أردني ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، والآخر فلسطيني، يضم الضفة الغربية وأي أراض فلسطينية يتم تحريرها؛ ويرغب أهلها في الانضمام إليها، وتكون عمان العاصمة المركزية للمملكة. وفي الوقت ذاته تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، ويرأس الملك حسين زمام السلطتين التشريعية المركزية والتنفيذية

---

(1) المرجع نفسه، ص 19.

(2) بلقزيز، عبد الإله (2006)، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 68

المركزية، بالإضافة لترأسه القوات المسلحة<sup>(1)</sup>. وقد اعتبرت فصائل المقاومة الفلسطينية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة في تموز/ يوليو 1973م أن هذا المشروع جاء بالتنسيق مع القادة الإسرائيليين، خاصة وأن المشروع جاء بعد ثمانية أشهر من معارك تموز/ يوليو 1971، وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن<sup>(2)</sup>. وقد فشل هذا المشروع في مهده وطويت صفحاته، بفعل عدة عوامل في مقدمتها: المعارضة الوطنية الفلسطينية والعربية لهذا المشروع والتي قطعت الطريق على محاولات الملك حسين الرامية لاستثمار أحداث أيلول عام 1970م وتمكن الثورة الفلسطينية خلال فترة قصيرة من إعادة بناء قاعدتها العسكرية في الساحة اللبنانية، كذلك تصاعد دور وفعل منظمة التحرير الفلسطينية، وتزايد الالتفاف حولها؛ لاسيما في الأرض المحتلة.

## 2- الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كانت فكرة إنشاء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتردد بين عدد من الشخصيات القيادية في الداخل في أعقاب حرب حزيران/ يونيو 1967م والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومن بين هذه الشخصيات:

- الدكتور حمدي التاجي الفاروقي، الذي اقترح إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومسالمة، ضمن حدود قرار التقسيم لسنة 1947م ووضع دولة فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية لمدة خمس سنوات كمرحلة انتقالية وإقامة علاقات حسن الجوار مع إسرائيل.
- المحامي عزيز شحاده، الذي اقترح إقامة دولة فلسطينية مستقلة ودعا لإجراء انتخابات هيئة دولية باسم الشعب الفلسطيني عربياً ودولياً.
- محمد علي الجعبري (رئيس بلدية الخليل)، دعا لانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1976م، ووضع هذه المناطق تحت وصاية دولية محايدة لمدة خمس سنوات، وإجراء استفتاء ليختار الفلسطيني مصيره ويحدد مستقبله.<sup>(3)</sup>

(1) أحمد، الجبهة الشعبية، مرجع سابق، ص356

(2) المرجع نفسه، ص357

(3) حرب، أسامة الغزالي(1992)، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة، ص37.

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

وقد أعرب الجعبري عن معارضته لإستراتيجية الكفاح المسلح قائلاً " إنها تؤدي إلى توريطننا أكثر؛ كما أنها تسبب المشكلات للسكان أنفسهم".<sup>(1)</sup>

- حمدي كنعان ( رئيس بلدية نابلس)، دعا إلى إجراء انتخابات في الضفة الغربية، لتقرير من يمثل أكثرية المليون فلسطيني الذين يسكنوها؛ وقال: "يجب أن يُسمح لعرب الضفة الغربية، بانتخاب رؤساء بلدياتهم مع إيضاح مسبق؛ بأن هؤلاء سيكونون زعماءهم السياسيين أيضاً"<sup>(2)</sup>.

- محمد أبو شلباية، دعا إلى إيجاد هيئة سياسية تتحدث باسم الفلسطينيين، وتسعى للوصول إلى حل سياسي للمشكلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحل مشكلة اللاجئين العرب واليهود<sup>(3)</sup>.

ولقد قام كل من الفارورقي وشحاده بمقابلة موشي ديان - وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك - في نيسان/أبريل 1968، حيث عرضا عليه تشكيل وفد من أهالي الضفة الغربية يقوم بإجراء مفاوضات حول إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية.<sup>(4)</sup> ولقد ادعت صحيفة "جبروزليم بوست" الإسرائيلية؛ أن زعماء الضفة الغربية يفضلون الصلح مع إسرائيل، ويعترضون على سياسة منظمة التحرير، التي تريد استمرار الحرب مع إسرائيل؛ وزعمت الصحيفة أنهم أعدوا عريضة بلغ عدد التواقيع فيها والتي ترغب في الحل السلمي حوالي المائة؛ وقالت إن تلك العريضة سوف تُقدم إلى يحيى حمودة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير.<sup>(5)</sup>

وعلى الرغم من أن تلك الدعوات قد لاقت اهتماماً من بعض الصحف الإسرائيلية ومن بعض الموظفين الإسرائيليين المتخصصين؛ فإنها لم تجد إلا الرفض من الجانب السياسي الإسرائيلي الرسمي حيث صرح أباييان وزير الخارجية الإسرائيلية في شباط/ فبراير

---

(1) أبو نحل، أسامة، وسرور، عبد الناصر (ديسمبر 2010) مشروع الكيان الفلسطيني في التوجه السياسي لدى بعض القيادات المحلية في الضفة الغربية 1967-1973، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا، المجلد 7، العدد 2، ص 33.

(2) المرجع نفسه، ص 35.

(3) حرب، مرجع سابق، ص 37.

(4) أحمد، (2003)، مرجع سابق، ص 48

(5) أبو نحل، أسامة، و سرور، عبد الناصر، مرجع سابق، ص 33.

1969م، بأنه يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية؛ وقال إن وجود تلك الدولة إلى جانب كل من الأردن وإسرائيل، سوف يسبب الازدحام في المنطقة. وقد تمت صياغة هذا الموقف الإسرائيلي الرفض في جوهره لمسألة قيام دولة فلسطينية أو أي تعبير مشابه، في وقت كانت تنشط فيه بعض القيادات المحلية، بالدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية عبر الحوار والمفاوضات مع إسرائيل.<sup>(1)</sup>

من جانبها أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بياناً في نيسان/أبريل 1969، أعلنت فيه رفضها لكل مشروع يبقي الكيان السياسي لدولة إسرائيل، وشددت من رفضها لإقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وقد حرص المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الخمس التي عقدت ما بين الأعوام 1970 - 1976، على شجب فكرة الكيان أو الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتدبير بأصحاب تلك المشاريع،<sup>(2)</sup> كما قررت المنظمة في برنامجها السياسي للدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في كانون ثانٍ/يناير 1973م، برفض الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين، واعتبرت من يسعى في هذا الاتجاه متهاوناً في حقوق الشعب الفلسطيني، يستحق العقوبة في شخصه وممتلكاته.<sup>(3)</sup> ويبدو أن السبب الذي دعا قيادة منظمة التحرير، لشن حملة دعائية ضد الشخصيات التي نادى بإقامة كيان فلسطيني في المناطق المحتلة عام 1976م، ووصلت إلى حد التصفية الجسدية أحياناً؛ أنهم بطرحهم هذا إنما يفرضون أنفسهم كبديل لمنظمة التحرير.<sup>(4)</sup>

وهكذا نجد أن الترويج لمشروع قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة في تلك الفترة، قد تم من تيارات سياسية معزولة اقتصر على بعض الشخصيات الهامشية وعديمة الأثر، ربما وجد أصحابها التشجيع من دوائر إسرائيلية خاصة، بهدف زرع البلبلة في المناطق المحتلة عام 1967م، وكسر الثقة بين الجماهير الفلسطينية ومنظمة التحرير، وربما جاءت أيضاً لكسر الإجماع العربي المعلن منذ المؤتمر العربي الذي عقد في الخرطوم عام

(1) الشعيبي، عيسى (1979): الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947-1977، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، ص146.

(2) أبو نحل، أسامة، سرور، عبد الناصر، مرجع سابق، ص39.

(3) عدوان، مرجع سابق، ص27.

(4) أبو نحل، أسامة، وسرور، عبد الناصر، مرجع سابق، ص45.



### 3- سلطة الشعب الوطنية المستقلة على أي أرض يتم تحريرها:

بعد انتهاء حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973، طرأت تحولات مهمة في الوضع الفلسطيني وبشكل خاص على الصعيد السياسي، وذلك نتيجة للمعطيات السياسية والعسكرية التي أفرزتها هذه الحرب، إذ تصاعد الحديث بعد انتهاء الحرب عن المباحثات الدبلوماسية والحلول السياسية لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي.

واشتدت الحوارات والخلافات السياسية بين الفصائل الفلسطينية طيلة عام 1974م، وظهرت حاجة ماسة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، من أجل وضع برنامج سياسي لمواجهة التطورات المتلاحقة، فانعقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس في القاهرة في 1 حزيران/ يونيو 1974، وأقرت برنامجاً سياسياً مرحلياً، عرف باسم "برنامج النقاط العشر" الذي يدعو إلى النضال المسلح لتحرير فلسطين، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها، وعلى ضوء هذا البرنامج نصت المادة العاشرة بأن تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق الأهداف. (1) وهو نص كان إيراده سيعتبر من باب تحصيل الحاصل لو وضع في ظروف غير الظروف التي أحاطت بصياغة وإقرار البرنامج المرحلي. أما في هذه الظروف التي ساد فيها الإحساس بأهمية التوجه الجديد وبخطورة المجازفة في المضي فيه والدخول في مساعي التسوية، وما اكتنف ذلك كله من شكوك متبادلة، فإن النص على حق قيادة الثورة في وضع التكتيك الذي يحقق البرنامج جاء بمثابة تفويض للقيادة بالتصرف؛ أصرت هي على الحصول عليه. ويستوقفنا هنا أن البرنامج منح التفويض لقيادة الثورة؛ وليس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تحديداً، علماً بأن المجلس الوطني الذي صادق عليه هو مؤسسة من مؤسسات المنظمة تتبثق عنه اللجنة التنفيذية وليس قيادة الثورة. وهذا يعني إقراراً يكاد يكون صريحاً من قبل المجلس بأن قيادة الثورة ليست هي اللجنة التنفيذية التي ينتخبها، وإنما هي

---

(1) حميد، راشد (1975)، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ص248

أسفر هذا البرنامج بالذهاب بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى حيث يعيد نفسه، بوصفه مشروعاً يصرف أهدافه الإستراتيجية المعلنة في الميثاق الوطني تصرفاً تكتيكياً. كان ذلك ابتداء عهد الثورة بالتكتيك والمرحلية، وحين كان البرنامج الوطني المرحلي يشدد على أن هدف الحركة الوطنية الفلسطينية الراهن هو إقامة سلطة وطنية على أي شبر يتم تحريره من أرض فلسطين، ولم يكن يدور في ذهن الغالبية العظمى من الوطنيين والمتقنين الفلسطينيين أن هذا التكتيك سيتحول إلى هدف نهائي، وأن المرحلة ستتحول إلى إستراتيجية، وأن الواقعية الثورية ستؤول في النهاية إلى واقعية براغماتية.

كان مفهوم "سلطة وطنية على أي شبر يتم تحريره"، صيغة تقدم الاطمئنان السياسي بأن الأمر يتعلق بإستراتيجية لا بمساومة سياسية تصل إلى حد الانقلاب على الأهداف الإستراتيجية، (2) إلا أن الخلافات ما لبثت أن نشبت بين من تسموا بالقابليين الذين تمثلهم قيادة المنظمة، وبين الرافضين بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي عدلت عن مواقفها على البرنامج، وسحب ممثلها من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي في أواخر عام 1974م وفي الشهر التالي شكلت جبهة الرفض مع عدة منظمات أخرى، وبلغت الانقسامات بين المنظمات حد الصدام المسلح. (3)

وقد تضمن البيان التأسيسي لجبهة القوى الرفضية مجموعة من البنود لإفشال هذا المشروع أهمها: (4)

- 1- العمل على تصعيد الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الفلسطيني.
- 2- رفض البرنامج المرحلي الهادف لتحقيق السلطة الوطنية من خلال المؤتمرات .
- 3- التأكيد على أن هذه السلطة تأتي عبر نهج الكفاح المسلح وليس عن طريق المؤتمرات.

---

(1) حوراني، فيصل(1980): الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ص215-216.

(2) بلقزيز، مرجع سابق، ص69.

(3) شاش، مفاوضات التسوية، مرجع سابق، ص207.

(4) أحمد، (2010)، مرجع سابق، ص311.

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

ورفعت الجبهة مذكرة إلى رئاسة المجلس الوطني في 8 تشرين ثانٍ/نوفمبر من العام نفسه، طالبت بعقد دورة للمجلس الوطني لمناقشة الخط السياسي الذي تنتهجه قيادة المنظمة<sup>(1)</sup>، وبذلك أصبحت الساحة الفلسطينية منقسمة على نفسها بين تيارين، و بغض النظر عن حجم كل اتجاه وفعاليته؛ فإن أصداء هذه الانقسامات قد انتشرت على امتداد الساحة الفلسطينية، وتجاوزها إلى الساحة العربية، فوقفت بعض الدول العربية إلى جانب جبهة الرفض حيث مدتها بالدعم السياسي والمادي، بينما وقفت دول عربية أخرى إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر، فإن إقرار البرنامج المرحلي، الذي افتتح مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، لم يمه الخلفات التي كانت قائمة حول بنوده بين فرقاء منظمة التحرير، وقد رأينا كيف انعكست هذه الخلافات حتى داخل البرنامج ذاته في الصياغة الملتوية التي وضعت للتوفيق بين أفكار متعارضة.

### ثالثاً- المواقف السياسية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة بين الأعوام 1975 - 1993م.

انتقل الفكر السياسي بشكل مفاجئ من برنامج سلطة وطنية على أي أرض يتم تحريرها إلى برنامج دولة مستقلة في أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

ففي صيف عام 1977 أبدى ياسر عرفات استعدادة لحضور مؤتمر جنيف على أساس التوصل إلى حل للصراع العربي - الفلسطيني، وأعلن أنه يقبل بقرار من الأمم المتحدة ينص على حق إسرائيل في الوجود، إذا ما تضمن القرار نفسه الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة . وقال عرفات: "إن الوطن في الضفة والقطاع من شأنه أن يحل المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني ويضمن نوعاً من التسوية والأمن في الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة".<sup>(2)</sup> وفي تصريح نقله عضو الكونغرس الأمريكي بول فندلي، حيث خوله ياسر عرفات بنقله عندما التقيا بدمشق في تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1978 قال "إن منظمة التحرير الفلسطينية ستقبل بدولة فلسطينية مستقلة تضم الضفة الغربية وقطاع غزة،

---

(1) المرجع نفسه، ص311.

(2) عدوان، مرجع سابق، ص31.

مع ممر يصل بينهما، مقابل تخلي المنظمة عن كل وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدولة، كذلك اعتراف المنظمة واقعياً بدولة إسرائيل<sup>(1)</sup>. وقد أدت هذه المواقف والتطورات إلى طرح عدة مبادرات ومشاريع من جهات مختلفة، أهمها :

### 1- مبادرة بريجنيف:

اقترح ليويد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، تحضره بالإضافة إلى موسكو كل من واشنطن، والأمم المتحدة، والدول الغربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل.<sup>(2)</sup> وقال بريجنيف في خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في 23 شباط/فبراير 1981م، إن شروط إحلال السلام في المنطقة يجب أن تتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك الخيار للاجئين في العودة إلى ديارهم، أو الحصول على التعويض.<sup>(3)</sup> وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، والأردن، ولبنان بهذه المبادرة، ووصفها راديو دمشق بأنها بناءة كما رحب بها ياسر عرفات معرباً بأنها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لصنع سلام عادل ودائم.<sup>(4)</sup> و على الرغم من ظهور معارضة في المجلس الوطني الفلسطيني لما ورد في المبادرة عن حق إسرائيل في الوجود والسيادة، فقد أقر المجلس الوطني في دورته الخامسة عشرة في نيسان/أبريل 1981، ترحيبه بها.<sup>(5)</sup> وجاءت الموافقة بناءً على توصية من اللجنة السياسية في المجلس الوطني والتي تضم فيها مندوبي المنظمات اليسارية.<sup>(6)</sup> ومع تصاعد

(1) المرجع نفسه، ص34.

(2) الهور، منير والموسى، طارق(1992): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1974 - 1985، دار الجليل، عمان، ص205 .

(3) عبد المنعم، أحمد فارس،(1983: الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الاسرائيلي ، شؤون عربية، العدد27، تونس، ص38.

(4) الهور، وموسى، مرجع سابق، ص204.

(5) منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عشر، دمشق 1981/4/9، ص21

(6) عدوان، حركة فتح 1968-1983، مجع سابق، ص248

(1272) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C)

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية  
التهديدات العسكرية في لبنان، انقلب موقف المعارضة الفلسطينية بعد انتهاء دورة المجلس  
الوطني الفلسطيني- خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة  
- وأكدوا أن العمل الدبلوماسي لن يجلب " دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وحدود"، ولقد  
أسهم تصاعد العنف في أنحاء متفرقة من لبنان، وإطلاق النار من قبل مجهولين على  
السفير الأمريكي، كذلك اختطاف السفير الأسباني في بيروت الشرقية، ووقوع هجمات أخرى  
على السفير الأمريكي، وعلى مبنى السفارة الأمريكية في بيروت الغربية، في تبديل الآمال  
التي أنعشتها مبادرة بريجنيف.<sup>(1)</sup>

## 2- مبادرة الأمير فهد:

طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي مبادرة في 7 آب/أغسطس 1981، لحل النزاع في  
الشرق الأوسط، تضمنت المبادئ التالية:<sup>(2)</sup>

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.
- ضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتعويس من لا يرغب في العودة.
- خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد  
عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- تأكيد حق دول المنطقة للعيش بسلام.
- قيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد لوحظ أن تلك المبادئ لم تتضمن أي إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية واكتفت  
بتأكيد ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وقد أثارت مبادرة الأمير

---

(1) الصايغ، يزيد(2002): الكفاح المسلح والبحث عن دولة(ترجمة باسم سرحان)، ط1، بيروت، ص707-708

(2) الهور، و الموسى، مرجع سابق، ص208

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد1(C)----- (1273)

فهد ردود فعل متباينة على الساحة الفلسطينية، فبعد أربعة أيام أعلن ياسر عرفات تأييده، وفي زيارة له إلى السعودية في تشرين ثانٍ/ نوفمبر صرح عرفات لمراسل صحيفة كويتية بقوله "مرة ثانية أرحب بمقترحات الأمير فهد لحل النزاع في الشرق الأوسط". لكنه بعد ذلك بأيام حاول ياسر عرفات أن يتخذ موقفاً وسطاً، فصرح بأنه رحب بالخطوة لكونها تشكل أساساً مهماً لحل النزاع، لكن ضغط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ودول جبهة الصمود والتصدي ألزم منظمة التحرير على رفض البند السابع لخطة فهد، وبدا واضحاً تأثير سوريا في هذا الجانب.<sup>(1)</sup> حيث اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن مبادرة الأمير فهد تأتي في سياق فشل مؤامرة الحكم الذاتي الإداري وتستهدف كسر النهوض الجماهيري والعربي، وفك العزلة عن "نظام السادات" ومأزق اتفاقيات كامب ديفيد وتحاول جر المنطقة العربية من جديد للركض وراء أوهام التسوية الأمريكية،<sup>(2)</sup> في حين اعتبرتها الجبهة الشعبية بأنها مبادرة رجعية هدفها إسقاط الخيار العسكري، والتمهيد للاعتراف العربي بالكيان الصهيوني.<sup>(3)</sup>

وقد أسدل الستار على تلك المبادرة بعد الجلسة الافتتاحية اليتيمة التي عقدتها القمة العربية الثانية عشرة في تشرين ثانٍ/نوفمبر 1981م، والتي قررت تعليق أعمالها لإتاحة الفرصة أمام مزيد من التشاور وكان عدم اشتراك الرئيس السوري حافظ الأسد في أعمال القمة إلى جانب عدد من قادة جبهة الصمود والتصدي، قد أضعف القمة قبل التمام اجتماعاتها.<sup>(4)</sup>

ويعتقد عدد كبير من الباحثين الغربيين أن منظمة التحرير قد دفعت ثمناً غالياً لرفضها مشروع فهد مشيرين في هذا السياق إلى أن إسرائيل بدأت بعد تأكدها من فشل المشروع تحضر جدياً لعملية غزو لبنان.<sup>(5)</sup> وهنا نشير إلى مبادرة ريغان التي أعدت على امتداد

---

(1) كويان، هيلينا (1984): المنظمة تحت المجهر، (ترجمة سليمان الفرزلي)، هاي لايت للنشر، لندن، ص184.

(2) الشريف، مرجع سابق، ص303.

(3) أحمد، (2010)، مرجع سابق، ص385.

(4) الشريف، مرجع سابق، ص304.

(5) شؤون فلسطينية (كانون ثانٍ - شباط 1982) العدد (122 - 123) بيروت، ص225-230.

(1274) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1 (C)

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

أشهر حصار بيروت وغزو لبنان عام 1982م والتي تم التداول بها بين الإدارة الأمريكية وعدد من العواصم العربية،<sup>(1)</sup> وجاءت هذه المبادرة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، حيث انطلقت من تأكيد أهمية التوفيق بين المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث دعا ريغان إلى اشتراك الأردن وفلسطين، - دون إشارته إلى منظمة التحرير - في مفاوضات مع إسرائيل، بهدف تمكين السكان الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، من التمتع بحكم ذاتي يرتبط بالأردن، ويوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت، معتبراً أن قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي يقوم على أساس مقايضة الأرض مقابل السلام، يبقى فعالاً كحجر الأساس لجهود عملية السلام.<sup>(2)</sup> وقد أثارت هذه المبادرة سجلاً حامياً داخل الساحة الفلسطينية، جعل أنصار "الرفض" يقفون من جديد في مواجهة أنصار "القبول"، لا سيما بعد أن صدرت تصريحات من بعض قادة فتح، وعن رئيس المنظمة ياسر عرفات، مضمونها الإيحاء بوجود نقاط إيجابية في المبادرة المذكورة يمكن الاستناد إليها لتطويرها، وخلافاً لهذا الموقف الذي لم يغلق الباب كلياً في وجه المبادرة، قوبل المشروع برفض شامل من جانب فصائل منظمة التحرير الأخرى، وأكدت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية على أن مبادرة ريغان تندرج في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطف ثمار العدوان الإسرائيلي على لبنان.<sup>(3)</sup> والملاحظ أن هذه المبادرة تنكر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتطرح حكماً ذاتياً مرتبطاً بالأردن، محولة قضية فلسطين إلى مجرد قضية حدودية بين إسرائيل والأردن .

وبعد خروج قوات منظمة التحرير من بيروت، كانت مبادرة ريغان، أحد العوامل - إن لم يكن الأساس - الذي دفع العرب لاستئناف مؤتمر القمة العربي في فاس (قمة فاس الثانية) في 6-10 أيلول/سبتمبر 1982،<sup>(4)</sup> وقرر فيها اعتماد مبادئ عهد السابقة مع تعديل طفيف في البندين الرابع والسابع، وفي هاتين الإضافتين دليل أن المغزى من رفض منظمة التحرير

---

1) حواكمة، نايف (1998): أوصلو والسلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر، بيروت، ص 17

2 انظر النص الكامل لمبادرة ريغان، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني - الدورة 16، الجزائر، 1983، ص 123-132.

3 مهمات الثورة بعد غزو لبنان، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون أول/يناير 1982، ص 20-21.

4) حواكمة، (1998)، مرجع سابق، ص 17

مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1 (C) ----- (1275)

لمبادرة فهد هو خلوها من أي إشارة لمنظمة التحرير من جهة؛ ومن جهة ثانية رفض منح إسرائيل العيش بسلام قبل الاعتراف بدولة فلسطينية لها الحق في العيش بسلام. غير أن مسألة الاعتراف بالوجود الإسرائيلي التي تضمنها مشروع فاس لم تلق اتفاقاً بين فصائل منظمة التحرير، فبعضها رفض هذه المسألة لاعتبارات تكتيكية، والبعض الآخر رفضها على أسس مبدئية،<sup>(1)</sup> فبعد أيام من انتهاء أعمال القمة، تبنت أربعة تنظيمات فلسطينية هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، ومنظمة الصاعقة، بياناً مشتركاً أكدوا فيه على أن الإقرار بحق إسرائيل في الوجود يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وانتقد البيان القوى المهيمنة على منظمة التحرير، بعد أن كانت المنظمة قد رفضت رسمياً مشروع فهد في قمة فاس الأولى عام 1981م، معتبرة أن أعمال قمة فاس يندرج في إطار محاولات بعض الأنظمة العربية في احتواء المقاومة الفلسطينية سياسياً، وجرها إلى مستنقع التسوية السياسية "التصفوية".<sup>(2)</sup>

ومن خلال ما تقدم يتضح أن القوى الفلسطينية "المعارضة" ظلت على مواقفها الراضية للمشاريع والمبادرات السلمية المقترحة، عدا مشروع بريجنيف في بداية الأمر، وهذا يبين أن الاستقطاب الدولي كان له دور فعال في تحديد المواقف الفلسطينية، فنلاحظ أن بعضها أيد المبادرة السوفيتية حين أعلنها الأمين العام للحزب الشيوعي، وعارضت في الوقت نفسه مبادرة الأمير فهد؛ بالرغم من التشابه الكبير بين المبادرتين، كما أن التناقض والاختلاف في مواقف فصائل اليسار الفلسطيني بشكل عام يدل على التأثير بمواقف الاتحاد السوفيتي أكثر منه دلالة على التمسك بموقف فلسطيني ثابت من قضايا إستراتيجية تتعلق بالثوابت الفلسطينية.

### 3 - الاتحاد الكونفيدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية:

يستند هذا الخيار إلى مشروع الاتحاد الذي طرح عام 1972م (خطة الحكم الذاتي الأردنية) حيث طالب المشروع بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب 1967م، والاستبدال المرحلي للقوات الإسرائيلية بقوات أردنية، وفي إطار

(1) عدوان، عصام (2006): حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1969-1983، السلطة الوطنية، وزارة الإعلام، غزة، ص 295.

(2) أحمد، (2010)، ص 388.



-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

هذا المشروع تتكون الأردن \_ بعد تحويلها إلى "المملكة العربية المتحدة" - من إقليمين هما الضفة الشرقية وأي أجزاء محررة من فلسطين تكون عاصمتها القدس، وتكون عمان عاصمة المملكة، مع وجود مركز للسلطة التنفيذية الموحدة. ويكون لكل إقليم مجلس شعب وحكومة، وتبقى السلطة العليا بيد الملك حسين الذي يستمر في سيطرته الكاملة على الجيش، ويشرف على البرلمان الذي يتألف من أعضاء متساوين من كلا الإقليمين، وإذا كان في مقدمة مزاي هذا الخيار بالنسبة للأردن أنه سوف يعيد الضفة والقطاع إلى السيادة الأردنية؛ فإنه بفجر العديد من المخاوف لديها في مقدمتها الخوف من حدوث انقلاب سكاني لصالح الفلسطينيين على حساب العنصر الأردني،<sup>(1)</sup> ومن ثم يمكن أن يهدد بسيطرة الجانب الفلسطيني على النظام.<sup>(2)</sup>

ومن هنا نرى أن الخيار الأردني يخلو من أية عناصر لاحتواء المشكلة الفلسطينية ما دامت تلك المخاوف قائمة. أما على الجانب الفلسطيني، فقد عارضت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الخيار منذ بداية طرحه، وكان أحد الأسباب التي دفعت المنظمة عام 1974 إلى تبني إستراتيجية "مرحلية" طالبت بإنشاء سلطة فلسطينية ذات سيادة على أي أجزاء محررة لتمنع إلحاقها بالأردن.

وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، والخلافات والانقسامات الفلسطينية وكذلك العربية، عادت المنظمة لتؤيد هذا الخيار، بعد أن أقر المجلس الثوري لحركة فتح في اجتماعه بتونس في 9 تشرين ثانٍ / نوفمبر 1982م خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ولكن اشترط انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وتأسيس دولة فلسطينية تسبق الاتحاد. وقد تبنت منظمة التحرير هذا المشروع، وجرى توقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني في عمان بتاريخ 11 شباط / فبراير 1985م على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي المزمع إنشاؤه بين فلسطين والأردن، وحضور مفاوضات سلام في مؤتمر دولي بوفد أردني فلسطيني مشترك.<sup>(3)</sup> وقد جوبه هذا الاتفاق الذي صار يعرف "باتفاق عمان" و"اتفاق 11 شباط"، بمعارضة

---

1 ( حرب، مرجع سابق، ص15.

2 ( المرجع نفسه، ص16

3 ( المرجع نفسه، ص43.

شديدة من قبل بعض الفصائل التي شكلت إطاراً تنظيمياً في أيار /مايو 1985م ، أطلق عليه "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" مما حدا بالمنظمة بالإعلان عن إلغاء الاتفاق المذكور في دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر، ولم تمض سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني حتى اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة في التاسع من كانون أول/ ديسمبر 1987م، لتشكل حداً فاصلاً بين مرحلة وأخرى على جميع الأصعدة.<sup>(1)</sup>

#### 4 - الدولة الفلسطينية في المنفى:

كان للانتفاضة الفلسطينية نتائج سياسية مهمة على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي ، وما يهمنا من هذه النتائج ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث نجحت الانتفاضة في إعادة الاعتبار كاملاً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدما نفرت بعض الأنظمة منها <sup>(2)</sup>، واستجابت الدول العربية لطلب قيادة منظمة التحرير بعقد مؤتمر القمة العربية لدعم الانتفاضة . والتقى عدد من الزعماء العرب في الجزائر 7-9 حزيران/ يونيو 1988، للبحث في سبل دعم الانتفاضة ومواجهة الغطرسة الإسرائيلية، ووقف أعمال البطش والتفكيك التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، كما جددوا التزامهم باعتبار منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوا المجتمع الدولي و هيئة الأمم المتحدة للتحرك لحماية الشعب الفلسطيني، ومع تأكيد الانتفاضة على دور منظمة التحرير، أدركت القيادة الأردنية أن مرحلة جديدة قد بدأت، حيث أعلن الملك حسين في 31 تموز/يوليو 1988م قرار فك الارتباط الأردني القانوني والإداري بالصفة الغربية <sup>(3)</sup> ، والتزام منظمة

(1) إعلان الاستقلال، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الدورة 19 في الجزائر 1988/11/5م .

(2) أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير، وتفعيل دورها السياسي، الذي كان قد تجدد عملياً إثر فشل فكرة إجراء حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردني - فلسطيني مشترك على قاعدة اتفاق عمان، أما على الصعيد العربي، فقد أعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في عمان في تشرين ثان/ نوفمبر 1987، قد تجاهلها، وعلى الصعيد العالمي حركت الانتفاضة موجة واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، بعد أن كشفت وحشية الأساليب التي لجأ إليها المحتلون بهدف وضع حداً لها. انظر: الشريف، ماهر، مرجع سابق، ص357-358.

(3) نوفل، مرجع سابق ، ص147.

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

التحرير الفلسطينية بتحملها لكل المسؤوليات الوطنية والقومية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بكل ما يترتب على قرار فك الارتباط. وقد شكل هذا القرار نقلة نوعية في مسؤولية وصلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني، فتحت الباب واسعاً أمام قرارات أكثر أهمية ومصيرية، وكان أهم هذه القرارات على الإطلاق هو إعلان الاستقلال، وقيام الدولة الفلسطينية، التي أعلن عنها في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في الجزائر في 12-15 تشرين ثانٍ / نوفمبر 1988م، وقد أطلقت منظمة التحرير على البرنامج السياسي الذي أقره المجلس الوطني وعلى وثيقة الاستقلال مصطلح "المشروع الفلسطيني للسلام"، أي القبول بمبدأ دولتين في فلسطين، والقبول بقراري مجلس الأمن 242 و 338، وبضرورة عقد مؤتمر دولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الصراع العربي الفلسطيني - الإسرائيلي.<sup>(1)</sup> وكان ذلك محاولة لوضع فلسطين على الخارطة السياسية والتي ستؤهلها مستقبلاً لتصبح حقيقة على الخارطة الجغرافية، وعودة منظمة التحرير وفصائلها إلى مركز الأحداث، إلا أن المنظمة لم تكن لوحدها هذه المرة في الميدان، فبفضل طابعها الشعبي العميق أنضجت الانتفاضة شروط التحول الذي كان يشهده التيار الإسلامي داخل المناطق الفلسطينية المحتلة منذ مطلع الثمانينيات، مبرزة على السطح ظاهرة الإسلام الجهادي<sup>(2)</sup>، الذي نجح في وقت قصير؛ ليشكل منافساً قوياً لمنظمة التحرير وفصائلها بشكل عام، ومركزاً جديداً لاستقطاب تعبيرات الرفض على الساحة الفلسطينية، ولتؤدي دور المعطل مع بعض فصائل المعارضة لكل أشكال التسوية، والعمل لإحباط تمرير الحلول المقترحة.

---

(1) شاش ، مفاوضات التسوية، مرجع سابق، ص204

(2) ظهر تنافس قوي بين منظمة التحرير وحركة حماس في الشارع وفي أكثر من مجال، ومن ضمن ذلك تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية للمواطنين، كذلك بقيت حركة حماس خارج القيادة الوطنية الموحدة، وصعدت عملياتها ضد الاحتلال ووطدت مواقعها في الشارع الفلسطيني. وكرست حركة حماس ذاتها كجهة سياسية وقوة مناضلة مقررة في أوضاع الانتفاضة ونشاطاتها ضد الاحتلال بموازاة منظمة التحرير، وراحت تطرح برامج نشاطات وإضرابات موازية للبرامج المطروحة من قبل القيادة الوطنية الموحدة، ونجحت في فرضها في الشارع، وبدا التنافس التنظيمي والتباين السياسي يظهران بين القوى والفصائل المنتمية للمنظمة. وتكتلت القوى العلمانية المعارضة لمبادرة السلام الفلسطينية في مواجهة المؤيدة لها؛ وتقربت من حماس. انظر، نوفل، مرجع سابق، ص228.

## 5- دولة فلسطين الإسلامية:

تضمن ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الصادر في 18 آب/ اغسطس 1988م أن الحركة تعتقد أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط فيها أو بجزء منها، وأن حماس ترى أن المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة الحركة، ولا حل لهذه القضية إلا بالجهاد. وتتفق حركة الجهاد الإسلامي مع هذا الطرح، حيث نص نظامها الأساسي على أن فلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية يحرم شرعا التفريط بأي شبر منها. وبالرغم من موقف حماس المبدئي القائل بتحرير فلسطين كاملة؛ فإن نظرتها إلى الحل المرحلي قد تطورت. ففي آذار / مارس 1988م، قدم محمود الزهار أحد رموز الحركة مشروعاً يشمل حلاً يقوم على أساس إعلان إسرائيل نيتها الانسحاب عن الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، ووضع هذه الأراضي وديعة في يد الأمم المتحدة، وبدء مباحثات يجريها ممثلو الشعب الفلسطيني من الداخل والخارج، كما يشمل الحل ربط قضية فلسطين بالشعوب الإسلامية، كذلك أعرب محمد نزال ممثل الحركة في الأردن، في تصريح له في كانون ثانٍ / يناير 1993م، عن استعداد الحركة للقبول بالحل السلمي مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967م، كما أعرب الشيخ أحمد ياسين - مؤسس الحركة - في حينه عن قبول حركته كمرحلة أولى بدولة فلسطينية بالضفة والقطاع، أو على أي شبر من فلسطين يتم تحريره، وكان ذلك برسالة بعثها من داخل سجون الاحتلال في أواخر عام 1993م. ومهما يكن من أمر فإن حماس رغم تمسكها بمبدأ الدولة الإسلامية؛ فإنها قبلت مبدأ الحل السلمي التي دعت إليه منظمة التحرير في وقت مبكر، كما أنها وافقت على عقد هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنوات أو أكثر، مقابل انسحاب إسرائيل دون شرط إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وطالبت الحركة بإجراء استفتاء شعبي حتى لو كانت نتيجته رفض الشعب الفلسطيني للدولة الإسلامية.<sup>(1)</sup> وبالتالي تكون الحركة قد تراجعت عن برنامجها الإستراتيجي السابق.

## 6 - الدولة ثنائية القومية:

(1) المرجع نفسه، ص 205

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

تم طرح فكرة إقامة "الدولة ثنائية القومية" في فلسطين، تضم اليهود والعرب الفلسطينيين من قبل عدد من المثقفين اليهود من أنصار الصهيونية الثقافية، المطالبين بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني. ومن بين هؤلاء يهودا ماجنيس أول رئيس للجامعة العبرية رئيس، والكاتب المؤرخ اليهودي هانس كوهين، والحاخام اليهودي بنيامين، واسحق إيشتاين، وحاييم كالفاريسكي وآرثر روبين؛ الذي أنشأ جماعة برييت شالوم (عصبة السلام) التي تشكلت عام 1925، والتي دعت إلى إقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين تضم اليهود والعرب. ورأت الجماعة في إقامة الدولة الثنائية القومية ما يحقق الأساس الشرعي للدولة حيث صرح الحاخام بنيامين، أحد قادة جماعة برييت شالوم، قائلاً: "حتى لو أصبحنا (أي اليهود) تشكل نسبة مائة في المائة من سكان فلسطين، فإن هذا البلد سيظل جزيرة صغيرة وسط محيط عربي"<sup>(1)</sup> لكن هذه الدعوات لم تلق أذاناً صاغية؛ لكنها ترددت في الآونة الأخيرة، ولكن هذه المرة طرحت من أوساط فلسطينية من بينهم عزمي بشارة، والبروفسور إدوارد سعيد، وكمال الخالدي، وبرهان الدجاني. ويقترح بشارة أن يكون لهذه الدولة كيانات سياسيان، وبرلمانان أحدهما عربي والآخر يهودي، على أن يُعترف بالفلسطينيين كشعب ينتمي إلى الأمة العربية.<sup>(2)</sup>

ويرى الكثير من السياسيين أن إقامة الدولة ثنائية القومية في أرض فلسطين تحقق حلاً للعديد من القضايا، خاصة لوضع فلسطيني الداخل، والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس، ولقضية القدس، والمياه، وقد أعرب أحمد قريع \_ رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني آنذاك \_ عن ارتياحه لإقامة مثل هذه الدولة في تصريح له قائلاً: "بأن الفلسطينيين قد يتحولون للمطالبة بدولة ثنائية القومية على أرضي فلسطين التاريخية بدلاً من مطالبتهم بدولة فلسطينية مستقلة في حدود الأراضي منذ عام 1967"، ولكن لم يتم التعامل مع هذه التصريحات بشكل جدي من قبل السلطة الفلسطينية، ولم يعرّها أي طرف محلي أو إقليمي أي قيمة<sup>(3)</sup>، ولا يتصور أن يُقبل هذا الطرح من الجانب الإسرائيلي، فجاء رفض اليهود لهذا

---

(1) شاش، طاهر (2008) استراتيجية إسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 205

(2) شاش، مفاوضات التسوية، مرجع سابق، ص 205

(3) نصرالله، تيسير، (2005) الدولة ثنائية القومية، جريدة حق العودة، العدد 13-14، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، رام الله، ص 21.

مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C) ----- (1281)

الطرح منذ العشرينيات من القرن العشرين<sup>(1)</sup>. فالعقيدة اليهودية لا يمكنها أن تقبل خيارات الدولة ثنائية القومية، خاصة وأن الدولة اليهودية قد قامت على الأساس الديني.

## 7- السلطة الوطنية الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني):

دخلت الأمة العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص مع بداية التسعينيات من القرن العشرين منعطفاً حاسماً، حيث أحيطت بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، تركت آثاراً مهمة على تطور ومسار القضية الفلسطينية. فقد توترت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع البلدان العربية، بسبب اتهام هذه الدول للمنظمة بأنها انحازت للعراق خلال حرب الخليج الثانية، وبذلك فقدت المنظمة مصداقيتها لدى هذه الدول، التي أوقفت كافة أشكال الدعم الاقتصادي لمنظمة التحرير.<sup>(2)</sup>

لكن مشاركة منظمة التحرير بمؤتمر مدريد للسلام الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، في آذار /مارس 1991م، أسهم في استعادة منظمة التحرير الفلسطينية لجزء من مصداقيتها على المستوى الدولي والعربي، حيث تم الاتفاق في المؤتمر على بدء المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول المشاركة في المؤتمر، وبعد تعثر المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن، وعدم إحراز أي تقدم في عهد حكومة إسحق شامير، فتحت قناة اتصال سرية في أوسلو عاصمة النرويج، توصل الجانبان من خلالها إلى اتفاق إعلان المبادئ "عرف فيما بعد باتفاقيات أوسلو" والتي وقعت في 13 من شهر أيلول/سبتمبر 1993،<sup>(3)</sup> والتي حصل الفلسطينيون بموجبها على حكم ذاتي فلسطيني، بقيادة منظمة التحرير، وانسحاب إسرائيل الفوري من قطاع غزة ومنطقة أريحا في مرحلة أولى تتلوها مراحل أخرى من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية إلى مواقع أمنية محددة، وذلك مع انسحاب الحكومة الإسرائيلية وإدارتها المدنية؛ ومع ذلك فقد تضمن اتفاق إعلان المبادئ عدة ثغرات، فلم يتم تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليه طوال الفترة الانتقالية سواء في

(1) شاش، مفاوضات التسوية، مرجع سابق، ص 205

(2) محمد، جواد (1996)، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الأردني والفلسطيني، مركز الدراسات، عمان، ص 15

(3) نوفل، ممدوح (1996)، الانقلاب "أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 29.

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

عهد حكومة رابين أو حكومات حزبي العمل والليكود التي تعاقبت بعدها.<sup>(1)</sup>

اعتبرت منظمة التحرير أن أهم ما حققه اتفاق إعلان المبادئ هو الاعتراف بها، وحصولها على موقع قدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد استقبلت الجماهير الفلسطينية المؤيدة للاتفاق السيد الرئيس ياسر عرفات لدى وصوله إلى قطاع غزة في 1 تموز/ يوليو 1994م، استقبال الفاتحين<sup>(2)</sup>. ومن جهته، اعتبر محمود عباس (أبو مازن)، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وموقع الاتفاق رسمياً عنها، أن المنظمة قد حصلت من الإسرائيليين في إعلان المبادئ على أمور كثيرة كانوا يعتبرونها من "المحرمات المستحيلة"، معدداً في هذا السياق، إقرارهم بوجود الشعب الفلسطيني، وبحق هذا الشعب في أرضه، وبمبدأ أن كل شيء قابل للتفاوض في حينه، وخلص أبو مازن إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا أولاً، سيوصل إلى انسحاب شامل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967م، وأن الكيان الفلسطيني "القادم" سيفضي "حتماً إلى دولة فلسطينية ذات سيادة"<sup>(3)</sup>.

وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشروع الحكم الذاتي وللنهج الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير، منذ اتخاذها قرار المشاركة في مؤتمر مدريد، هي الأسرع في التعبير الراض لاتفاق إعلان المبادئ.

فلقد تسارعت التفاعلات والمواقف السياسية المتباينة على الساحة الفلسطينية: فالجبهتان الديمقراطية والشعبية والقوى القومية والإسلامية دعت إلى إضراب شامل في الوطن والشتات في 13 أيلول/ سبتمبر 1993م، يوم توقيع الاتفاق في واشنطن.<sup>(4)</sup> وأصدرت القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، بعد أن أعلنتا عن انسحاب ممثلي الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بياناً أشار إلى أن ياسر عرفات قد أقدم على تعهد بوقف العمل المسلح، ومواجهة كل من يواصل التصدي للاحتلال، بما في ذلك وقف الانتفاضة الشعبية،

---

(1) شاش، إستراتيجية إسرائيل الجديدة، مرجع سابق، ص118.

(2) المرجع نفسه، ص120.

(3) الشريف، مرجع سابق، ص425.

(4) حواتمة، اوسلو والسلام الآخر المتوازن، مرجع سابق، ص97.

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد1(C)----- (1283)

----- سامي يوسف أحمد -----

والتخلي عن قضية اللاجئين. <sup>(1)</sup> ومن جهتها حذرت حركة المقاومة الإسلامية حماس بالاشتراك مع حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية- القيادة العامة، وحركة فتح- الانتفاضة، وحركة فتح- المجلس الثوري في بيان صدر عن هذه التنظيمات قبل يوم من افتتاح أعمال مؤتمر مدريد "بأن المصادقة على مصادرة فلسطين وبيت المقدس لن يمر دون عقاب"، مؤكدة في هذا السياق، بأن أي تنازلات تصدر عن أي جهة كانت تفرط بأي جزء من فلسطين تعتبر باطلة<sup>(2)</sup>. وأخذت حالة الرفض والاشتباك السياسي تتصاعد في اتجاهين غير متوازيين:

أولاً - المفاوض الإسرائيلي: والذي لا يريد التنازل، إلا عن الفتات من الأرض والصلاحيات، وما يضمن التبعية له.

ثانياً - المعارضون بكل مشاربهم: فلسطينياً وعربياً وإقليمياً، والذين لم يكتفوا بالرفض والمعارضة السياسية للحالة - والتي قد تخدم المفاوض الفلسطيني - بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك في التحريض ودعم القيام بأعمال عسكرية في الغالب كانت تأتي في سياقات وتوقيتات لا تخدم العملية السلمية، مما وضعها في دائرة الاستفهام والشكوك بنواياها، حيث إنها كانت ذريعة لدى الإسرائيليين للتهرب من استحقاقات سياسية واجبة.<sup>(3)</sup> وسرعان ما نشبت الخلافات بين الجانبين-السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي- وبدأت المشاكل والصعاب تعترض تنفيذ الاتفاق، حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أنه لا توجد مواعيد مقدسة، وبدأ يماطل ويناور في المفاوضات التي يتطلبها اتفاق أوسلو. وكانت المشكلة الأمنية على رأس المشاكل التي اعترضت عملية السلام. فقد كان لهذه العملية أعداؤها من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، واستمرت أعمال العنف من جانب المنظمات الفلسطينية الرافضة للاتفاق من جهة، والمستوطنين والجماعات اليمينية الإسرائيلية من جهة أخرى. وظلت حكومة رابين والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعدها تحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية وتتهمها بالتقصير في تنفيذ التزاماتها بمحاربة الإرهاب والعنف - بالرغم عن عجز

---

(1) الشريف، مرجع سابق، ص404.

(2) المرجع نفسه، ص411.

(3) النفار، سليم(2010)المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثابت والمتحول، مجلة سياسات، ع12، معهد السياسات العامة، رام الله، ص82.



-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

إسرائيل ذاتها عن ذلك- وتعاقبها بفرض الحصار الخانق على مناطق الحكم الذاتي.<sup>(1)</sup>

وهكذا تبخرت الآمال التي كانت معقودة على اتفاقات أوسلو. وكانت مواقف الأطراف بشأن عملية السلام شديدة التباين، حيث ظلت إسرائيل على موقفها الراض للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران/ يونيو 1967م، ووجدت في ضعف الفلسطينيين والعرب وانقساماتهم ما يغريها بفرض شروطها عليهم؛ الأمر الذي ظهر جلياً في المفاوضات متعددة الأطراف، والحديث عنها يخرج عن نطاق هذه الدراسة ويحتاج إلى اهتمام الباحثين للكتابة فيها من أجل تقييم هذه التجارب بشكل موضوعي وشمولي .

### الخاتمة ونتائج الدراسة

من خلال ما تقدم يتضح أنه ورغم التحول الواضح في الفكر السياسي الفلسطيني نحو طرح مشاريع عديدة وتصورات مختلفة لإقامة الدولة الفلسطينية من كافة القوى والفصائل الفلسطينية، سواء من داخل إطار منظمة التحرير أو من خارجها، فإن كل هذه المشاريع كانت غير قابلة للنجاح، وتراوحت ما بين المستحيل والصعب والمرفوض.

وفي ختام هذه الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج، وذلك استناداً إلى ما تم استعراضه، وهي على النحو التالي:

- عدم تمسك الثورة الفلسطينية بأصالة برنامجها التحرري وثوابتها الإستراتيجية، وعدم استطاعتها التوافق والتعايش مع سياسات الأمر الواقع؛ فجوبهت كل المشاريع بحالة من التخبط والتهيه ما بين الرفض والقبول.
- الانزلاق السياسي التدريجي غير المدروس من فكرة تحرير الوطن إلى فكرة المرحلية في العمل الوطني الفلسطيني، مما أدى في نهاية المطاف إلى انحدار سقف المطالب الوطنية.
- الانقسام الفلسطيني المزمّن، والعجز عن ترتيب البيت الداخلي للتوافق على مرجعية سياسية و مؤسسة قيادية فعالة تحدد مشروعية الدولة و تكون قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية، فضلاً عن التأثير الخارجي في القرار الفلسطيني الذي وصل في نهاية الأمر إلى فقدان التدريجي للقرار الوطني الفلسطيني المستقل.

---

(1) شاش، إستراتيجية إسرائيل الجديدة، مرجع سابق، ص120.

----- سامي يوسف أحمد -----

- غياب الإستراتيجيات والمحددات الواضحة والمجمع عليها من قبل كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في العمل الوطني الفلسطيني. ولقد أثبت النظام السياسي الفلسطيني بكافة مكوناته، أنه يعاني من غياب التصور الواضح في معركة التحرير، فجميع الخيارات الفلسطينية المعلنة وصلت في نهاية الأمر إلى طريق مسدود، سواء أكانت خيارات المفاوضات والتسوية السلمية أم خيارات المقاومة والكفاح المسلح، هذا إلى جانب غياب المواقف الواضحة والداعمة من قبل الأنظمة العربية والإسلامية، وقصور الفكر الإستراتيجي العربي في فهم أبعاد المشروع الصهيوني ومخاطره
- ابتعاد الحياة السياسية الفلسطينية عن قواعد العلاقات الديمقراطية وثقافة النقد الذاتي.
- زج العمل الوطني الفلسطيني في أتون التناقضات في الساحة السياسية العربية وانحيازه التام لمحور عربي ضد آخر، وفي الحالتين لم تتجج القيادة الفلسطينية في إيجاد حاضنة عربية وشعبية لها، وزجت بنفسها نحو سياسة انعزالية عن محيطها العربي.
- لذا ينبغي على الحركة الوطنية الفلسطينية إعادة حساباتها، والانتباه إلى الحاجة الماسة والضرورية إلى وضع تاريخها السياسي موضع المراجعة والنقد، وتحليل تجربتها السياسية من أجل إعادة البناء والخروج من المأزق السياسي، وإعادة بناء ما تآكل من منظومتها السياسية؛ لأنها ما زالت تخوض معركة التحرير الوطني أمام مشروع العزل والتصفية الصهيوني الراض لإقامة دولة فلسطينية على كامل الأرض، التي احتلت عام 1967، انسجاماً مع العقيدة الصهيونية.
- وبناءً على ما تقدم؛ فإن الرد على الرفض الإسرائيلي المستمر يتطلب إستراتيجية فلسطينية مقابلة تركز إلى رفض أي انتقاص من حقوق الدولة الفلسطينية وسيادتها، الأمر الذي يستلزم التفكير بإعلان فلسطيني واضح عن دولتهم المنشودة، وتعزيز الجبهة العربية والإسلامية والدولية المساندة لهذا الموقف.

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب:

- ابراش، إبراهيم(1987): البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
- أبو نحل، أسامة، وسرور، عبد الناصر (ديسمبر 2010): مشروع الكيان الفلسطيني في نتوجه السياسي لدى بعض القيادات المحلية في الضفة الغربية 1967- 1973، مجلة الإسلام في (1286) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C)

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

أسيا، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا، المجلد 7، العدد 2.

أحمد، سامي يوسف(2003): القوميون العرب والقضية الفلسطينية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

أحمد، سامي يوسف(2010): الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " الجذور، التكوين، المسارات " جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة.

بلقزيز، عبد الإله(2006): أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

توما، إميل(1995): الأعمال الكاملة، م4، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، حيفا.

حرب، أسامة الغزالي(1992): الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة.

حمدان، محمد سعيد وآخرون(2007): فلسطين والقضية الفلسطينية، ط2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.

حميد، راشد (1975): مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت.

حواتمة، نايف(1998): أوسلو والسلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر، بيروت.

حوراني، فيصل(1980): الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

خلة، كامل (1986): فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، مركز الأبحاث( منظمة التحرير الفلسطينية)، ط3، بيروت.

دروزة، محمد عزة(1959): القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت.

زعيتز، أكرم(1955)القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة.

شاش، طاهر(1999): مفاوضات التسوية النهائية"الآمال والطموح" دار الشروق، القاهرة.

شاش، طاهر(2008): استراتيجية اسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

الشريف، ماهر(1995): البحث عن كيان"دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني" 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا.

الشعبي، عيسى(1979): الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت.

الصايب، يزيد(2002): الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ط1، ( ترجمة باسم سرحان)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

عبد الرحمن، أسعد(1987): منظمة التحرير الفلسطينية:جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الأبحاث

مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C)----- (1287)

----- سامي يوسف أحمد -----

الفلسطينية، بيروت، 198-199.

عبد المنعم، أحمد فارس (1983: الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الاسرائيلي ، شؤون عربية، العدد 27، تونس.

عبد الهادي، مهدي(1992): المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، المكتبة العصرية، بيروت.

عدوان، عصام (2006): حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1969-1983، السلطة الوطنية، وزارة الإعلام ، غزة.

عدوان، عصام(2008)، الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، غزة.

عصام سخيني (كانون أول/ديسمبر 1988): تمثيل الشعب الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني، شؤون عربية، عدد خاص، تونس.

العقاد، صلاح (1975): فلسطين والوطن العربي بين الماضي والحاضر، السياسة الدولية، القاهرة، السنة 11 عدد 42.

علوش، ناجي،(ب. ت) المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، الأسوار للطباعة والنشر، عكا ص، 141-142.

قاسمية، خيرية(1990): الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني الدراسات الخاصة، م5، بيروت.

كوبان، هيلينا(1984): المنظمة تحت المجهر، (ترجمة سليمان الفرزلي)، هاي لايت للنشر، لندن.

الكبالي، عبد الوهاب(1990): تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط10، بيروت.

محمد، جواد (1996): عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الأردني والفلسطيني، مركز الدراسات، عمان.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية(1983): فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، نيقوسيا.

نصرالله، تيسير(2005): الدولة ثنائية القومية، جريدة حق العودة، العدد 13-14، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، رام الله.

النفار، سليم (2010): المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثابت والمتحول، مجلة سياسات، ع12، معهد السياسات العامة، رام الله.

نوفل، ممدوح (1996): الانقلاب " أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

(1288) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(C)

-----المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية

نوفل، ممدوح (2000): البحث عن دولة، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله.

الهور، منير والموسى، طارق(1992): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1974 - 1985، دار الجليل، عمان.

#### ثانيا: وثائق ودوريات:

1. إعلان الاستقلال، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الدورة 19 في الجزائر 1988/11/5 م .

2. مهمات الثورة بعد غزو لبنان، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون أول/يناير 1982.

3. انظر النص الكامل لمبادرة ريغان، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني- الدورة 16، الجزائر، 1983.

4. شؤون فلسطينية (كانون ثانٍ- شباط 1982) العدد(122- 123) بيروت.

5. منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عشر، دمشق 1981/4/9.

6. خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لأبناء فلسطين في أريحا 1965/3/3، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965.